الأمم المتحدة

E/2006/19

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 April 2006
Arabic
Original: English

**الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦**
جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
**التعاون الإقليمي**

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الحالة والتوقعات الاقتصادية، ٢٠٠٥-٢٠٠٦

موجز

زاد معدل النمو الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٥ للعام الثالث على التوالي. وزاد الناتج المحلي الإجمالي بما يقدر بنسبة ٤,٥ في المائة، بما يعادل زيادة تناهز ٣ في المائة في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت دينامية الاقتصاد العالمي وراء تحقيق السمة الأبرز التي اتسم بها النمو الاقتصادي لتلك الفترة، ألا وهو اقتران هذا النمو بازدياد في فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وهذا الاقتران لم يسبق له مثيل على مدى التاريخ الاقتصادي للمنطقة. وقد بلغ فائض الحساب الجاري لعام ٢٠٠٥ ما يعادل ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بما يفوق نسبة الفائض التي سجلت في العامين السابقين. بيد أن هناك تباينات كبيرة بين مختلف المناطق الفرعية.

وسجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تضخما بنسبة ٦,٢ في المائة (في مقابل ٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤)، بما يشكل استمرارا للاتجاه التزولي لهذا المؤشر بالنسبة إلى المنطقة. وأدى النمو الاقتصادي إلى انخفاض في نسبة البطالة، وإن كانت نسبة العاطلين عن العمل لا تزال عالية. ومن المتوقع أن يستمر التوسع في دورة الأعمال التجارية خلال عام ٢٠٠٦، وأن يبلغ معدل النمو الاقتصادي الإجمالي للسنة ٤,٦ في المائة.

* E/2006/100.

150506 150506 06-32793 (A)

# أولا – الاتجاهات الرئيسية

١ – حقق اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نموا للعام الثالث على التوالي في عام ٢٠٠٥. وازداد معدل الناتج المحلي الإجمالي بما تقدر نسبته بـ ٤,٤ في المائة، وبما يعادل تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بما يصل إلى قرابة ٣ في المائة. وكانت هذه المعدلات أقل من المعدلات التي سجلت في عام ٢٠٠٤، لكنها أعلى من متوسط المعدلات لفترة التسعينات (٣,٢ في المائة و ١,٥ في المائة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، على التوالي)، ومن القيم التي سجلت للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (٢,٣ في المائة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، و ٠,٨ في المائة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد). وحققت معظم الاقتصادات في المنطقة نموا خلال عام ٢٠٠٥، غير أنه لوحظ وجود تباينات حادة من منطقة فرعية لأخرى (انظر أدناه).

٢ – واستمر التوسع في الأعمال التجارية خلال أوائل عام ٢٠٠٦، ويحتمل أن يظل معدل النمو قرابة ٤,٤ في المائة بالنسبة لكل السنة عموما. ولو ثبتت صحة هذه التوقعات، فإن متوسط معدل النمو للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ سيزيد قليلا عن ٤ في المائة، في حين ستبلغ الزيادة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قرابة ١١ في المائة.

٣ – ولم يكن أداء اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمعزل عن النمو الاقتصادي الواسع النطاق بالنسبة لجميع جوانب الاقتصاد العالمي، بل كان بالأحرى جزءا منه. وقد ساعد الطلب الخارجي في تحقيق زيادة أخرى كبيرة في حجم الصادرات التجارية، وارتفعت أسعار السلع التي تصدرها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٢٠,٦ في المائة بصورة إجمالية، أو ١٤,٤ في المائة باستثناء منتجات الطاقة. وكانت هذه الزيادة أقل من نسبة الزيادة العالية غير العادية التي سجلت في عام ٢٠٠٤، على الرغم من أنه كان واضحا أن العديد من المنتجات واصلت الاستفادة من الأحوال المواتية التي سادت خلال عام ٢٠٠٥. وبالمقارنة مع ذلك، تعرضت أسواق أخرى لاتجاهات نزولية في ما يتعلق بالأسعار.

٤ – وأدت الظروف المبينة أعلاه إلى ظهور السمة الأبرز لهذه الفترة من فترات النمو الاقتصادي، ألا وهي ازدياد فائض ميزان مدفوعات الحساب الجاري، وهو اقتران لم يسبق حدوثه من قبل على مدى التاريخ الاقتصادي للمنطقة. وبلغ فائض الحساب الجاري لعام ٢٠٠٥ ما يعادل ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزا بذلك قيمة الفوائض التي سجلت خلال العامين السابقين (٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٤، و ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣). بيد أنه كانت هناك تباينات رئيسية بين المناطق الفرعية، حيث حققت أمريكا

الجنوبية فائضا في الحساب الجاري بلغت نسبته ٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ (مقابل ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، و ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٣)، في حين تظهر الأرقام المتعلقة بأمريكا الوسطى والمكسيك حدوث عجز بنسبة ١,٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي (مقابل ١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤، و ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٣)، أما منطقة البحر الكاريبي (باستثناء ترينيداد وتوباغو، التي تعتبر مصدِّرا صافيا للنفط) فقد سجلت عجزا بما يربو على ١٠ في المائة في ما يتعلق بحسابها الجاري على مدى السنوات الثلاث الماضية.

الشكل ١

**نمو الناتج المحلي الإجمالي والحساب الجاري لموازين المدفوعات**

(نسبة مئوية)

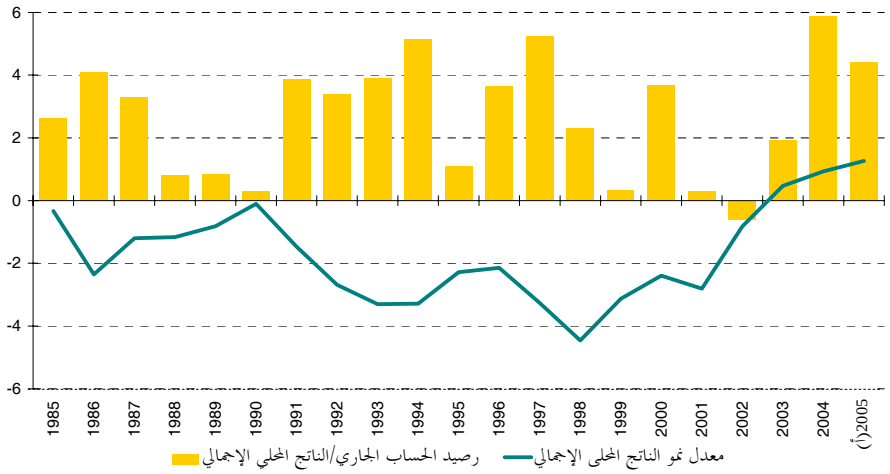


المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) تقديرات.

## ثانيا – السياسة الاقتصادية

٥ – استهدفت السياسة الاقتصادية في المقام الأول استغلال الظروف الخارجية المواتية ونمو الاقتصادات المحلية من أجل التقليل من ضعف الأوضاع المالية للمنطقة. واستفادت حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على وجه التحديد، من الظروف الاقتصادية الحالية لكي تحسن من أوضاع حساباتها الجارية.

٦ – وعلى وجه العموم، فقد حققت المنطقة أداء ماليا غير عادي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. فأولا، ساعدت أوضاع الاقتصاد الكلي على زيادة الإيرادات المالية، بفضل ما حدث من ارتفاع في مستويات الأنشطة وتحسن معدلات التبادل التجاري. وثانيا، تجنبت حكومات المنطقة الانزلاق إلى النمط المعتاد للإنفاق الزائد في أعقاب تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي. وأتاح اقتران هذين العاملين للحكومات المركزية أن تحقق فائضا أساسيا بنسبة ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (جرى قياسه كمتوسط بسيط) في نهاية عام ٢٠٠٥، بالمقارنة مع نسبة ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٤. وانخفض العجز الإجمالي (بما في ذلك الفائدة على الدين العام) من ١,٨ في المائة إلى ١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. واستنادا إلى الميزانيات التي وضعتها بلدان المنطقة، سيستمر ارتفاع الفوائض الأساسية في عام ٢٠٠٦ (١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

الجدول ١

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المؤشرات المالية للحكومات المركزية[أ]**

(نسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية)

| | الرصيد الأساسي | | | | | الرصيد الإجمالي | | | | | الدين العام[ب] | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | الحكومة المركزية | | | القطاع العام غير المالي | | |
| | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤[ج] | ٢٠٠٥[د] | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ |
| **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | | | | | | | | | | | | | | | | |
| متوسط بسيط | -٠,٥ | -٠,٢ | ٠,٧ | ١,١ | -٣,٣ | -٣,٠ | -١,٨ | -١,٦ | ٥٦,١ | ٥٤,٥ | ٥٠,٣ | ٤٢,٩ | ٦١,٣ | ٥٩,١ | ٥٣,٣ | ٤٥,٩ |
| متوسط مرجح | ١,٣ | ١,٧ | ٢,٢ | ٢,٣ | -٣,٦ | -١,٨ | -٠,٧ | -٠,٩ | ٤٨,٢ | ٤٦,٥ | ٤٢,٩ | ٣٤,٦ | ٦٤,٨ | ٥٨,٢ | ٥٣,٧ | ٤٤,١ |
| السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي[هـ][و] | ٠,٤ | ١,٧ | ٢,٨ | ٢,٢ | -٣,٧ | -١,٨ | ٠,٠ | -٠,٩ | ٨٦,٣ | ٧٨,٤ | ٦٨,٤ | ٤٩,٤ | ١٠٤,٧ | ٨٧,٥ | ٧٦,٤ | ٥٦,٢ |
| السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وشيلي[و] | ٠,٣ | ١,٥ | ٢,٩ | ٢,٦ | -٣,٢ | -١,٥ | ٠,٤ | ٠,٠ | ٧٢,٢ | ٦٥,٣ | ٥٦,٩ | ٤١,٣ | ٨٨,٢ | ٧٤,٠ | ٦٤,٦ | ٤٨,١ |

| | الرصيد الأساسي | | | | | الرصيد الإجمالي | | | | | الدين العام[ب] | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | الحكومة المركزية | | | | | القطاع العام غير المالي | | | |
| | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤[ج] | ٢٠٠٥[د] | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ |
| مجموعة بلدان الأنديز[أ] | -١,٠ | -٠,٥ | ٠,١ | ٠,٤ | -٤,٢ | -٣,٨ | -٢,٨ | -٢,٦ | ٥٦,٢ | ٥٧,٦ | ٥٣,٤ | ٤٩,٠ | ٦١,٧ | ٦٣,٩ | ٥٨,٣ | ٥٣,٤ |
| البلدان المصدرة للنفط[د] | ١,٦ | ١,٥ | ١,٧ | ١,٦ | -٢,٤ | -٢,٤ | -١,٥ | -١,٥ | ٥١,١ | ٤٧,٩ | ٤٤,٠ | ٤١,٦ | ٤٨,٧ | ٤٨,٨ | ٤٢,٩ | ٤٠,١ |
| بلدان أخرى[د] | -٢,٧ | -١,٩ | -٠,٩ | -٠,٤ | ٥,٣- | -٤,٨ | -٣,٧ | -٣,٤ | ٥٧,٨ | ٦٠,٨ | ٥٦,٥ | ٥١,٤ | ٧٤,٧ | ٧٩,١ | ٧٣,٨ | ٦٦,٦ |
| المكسيك | ٠,٩ | ١,٧ | ١,٩ | ٢,٦ | -١,٢ | -٠,٦ | -٠,٣ | -٠,٢ | ٢٤,٠ | ٢٤,٢ | ٢٣,٣ | ٢٢,٦ | ٢٧,٥ | ٢٧,٦ | ٢٦,١ | ٢٥,٤ |
| أمريكا الوسطى[د] | -٠,٥ | -٠,٧ | -٠,١ | ٠,٤ | -٣,٠ | -٣,٤ | -٢,٦ | -٢,٣ | ٧٠,٢ | ٧١,٠ | ٦٤,٠ | ٥٨,٧ | ٧١,٧ | ٧٢,٨ | ٦٥,٨ | ٦٠,٤ |

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) تشمل الضمان الاجتماعي.

(ب) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من كل سنة، باستخدام سعر الصرف المطبق على الدين الخارجي. وبالنسبة لعام ٢٠٠٥، استخدمت أحدث البيانات المتاحة. وتشير أرقام الدين العام المبينة بالنسبة للجمهورية الدومينيكية إلى الدين الخارجي فقط.

(ج) تقدير أولي.

(د) أهداف رسمية.

(هـ) السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

(و) متوسط بسيط.

٧ - وتجدر الإشارة إلى أن الرصيد المالي للحكومات المركزية لا يعبر عن حقيقة الوضع بالكامل بالنسبة لبلدان المنطقة التي يتمتع القطاع العام فيها بمزيد من اللامركزية. وإذا ما أخذت في الاعتبار حسابات القطاع العام الأوسع نطاقا في كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وكولومبيا، فإن الرصيد الأساسي للقطاع العام غير المالي تحرك، في المتوسط، من نسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤، وإلى نسبة تقديرية تبلغ ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٨ - وساعد تحسن القيم الإجمالية على التقليل من عوامل الضعف الخارجية الخاصة بالمنطقة، والتي تظهر بصورة أساسية في مؤشرات الدين. وهذا التحسن هو نتيجة لاقتران عدة عوامل تبرز من بينها القرارات الحكومية والخصائص التي تتسم بها دورة الأعمال التجارية. ومن ثم، فقد بلغ الدين الخارجي للحكومات المركزية ما يقدر بنسبة ٤٢,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥، بالمقارنة مع ٥٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣، و ٥٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤. وعزي النقصان في هذا المؤشر في المقام الأول إلى توليد الفوائض الأساسية، وإعادة هيكلة الديون، وارتفاع سعر العملات مقابل دولار الولايات المتحدة.

٩ - وعلى الرغم من أن معاملات الدين بالنسبة لكثير من البلدان لا تزال مرتفعة جدا، فإن انخفاض نسب ديونها العامة إلى ناتجها المحلي الإجمالي يساعد على جعل المنطقة أقل تأثرا بالصدمات الخارجية. وهناك عامل آخر يقود المنطقة في نفس الاتجاه وهو انخفاض النسبة بين ديونها الخارجية (مخصوما منها احتياطياتها الدولية) وصادراتها من السلع والخدمات. ففي حين ترتفع الصادرات بمعدلات عالية، فإن فوائض الحسابات الجارية المقابلة تأخذ شكل عملية مزدوجة، تتألف من انخفاض مدفوعات الدين الخارجي وازدياد الأرصدة الاحتياطية، مما يتيح لبلدان المنطقة أن تقلل من خصومها الصافية.

١٠ - وضاعف انخفاض متطلبات التمويل، الناشئ عن هذه الحالة المالية، من قدرة الحكومات على تعزيز احتياطياتها واهتمامها بإظهار التزامها المتواصل بالحفاظ على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية (بصرف النظر عن الشروط التي ينطوي عليها أي خطاب للنوايا)، وقلل من الحوافز التي تغري على عقد ترتيبات احتياطية مع صندوق النقد الدولي. ومن بين أكبر بلدان المنطقة الستة من حيث الناتج المحلي الإجمالي (الأرجنتين، والبرازيل، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والصين، وكولومبيا، والمكسيك)، لم يكن هناك سوى كولومبيا التي لها اتفاق احتياطي في نهاية عام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، سددت الأرجنتين والبرازيل كامل ديونهما لصندوق النقد الدولي.

١١ - بيد أن المنطقة لا تزال تكشف عن عدد من السمات الهيكلية التي تتطلب الاهتمام بها. فعلى الرغم من ارتفاع عائدات المنطقة خلال الأعوام الأخيرة (بما في ذلك عام ٢٠٠٥)، فإنها لا تزال تتسم بهيكل ضريبي ضعيف وغير عادل، وتكشف عن تشتت كبير في الأعباء الضريبية عبر مختلف البلدان. وعلى الجانب المتعلق بالإنفاق، ينبغي إيلاء النظر للنوعية الرديئة لعمليات التكيف التي تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة، والتي قوضت من قدرة الحكومات على معالجة مشاكل القطاع العام المتبقية في المنطقة، وبخاصة انخفاض مستوى الاستثمارات العامة، و الحاجة إلى تحسين توفير الخدمات الاجتماعية، وضرورة إصلاح المشاكل الخطيرة المتعلقة بشمول هذه الخدمات وبالقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، وهي المشاكل التي لوحظت في نظم الضمان الاجتماعي.

١٢ - وفي عام ٢٠٠٥، أظهرت الأسعار السارية الحقيقية لصرف العملات خارج المنطقة الإقليمية (التي تستثني منها التجارة مع البلدان الأخرى في المنطقة) ارتفاعا في قيمتها من سنة لأخرى بنسبة ٥ في المائة، عزيت أساسا إلى سرعة ارتفاع القيمة الحقيقية للعملات (٦,٥ في المائة) بين عملات بلدان أمريكا الجنوبية، حيث زادت قيمة العملات في تسعة من البلدان العشرة في المنطقة دون الفرعية. وأظهرت أمريكا الوسطى والمكسيك ومنطقة البحر

الكاريبي معدلا أقل من حيث ارتفاع الأسعار السارية الحقيقية للعملات خارج المنطقة الإقليمية (٣,٣ في المائة)، نتيجة لانخفاض أسعار العملات في ثمانية بلدان. وسجلت الجمهورية الدومينيكية زيادة في القيمة الحقيقية لسعر عملتها بلغت ٢٩,٨ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة.

الشكل ٢

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأسعار السارية الحقيقية لصرف العملات خارج المنطقة الإقليمية**

(متوسط الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩= ١٠٠)

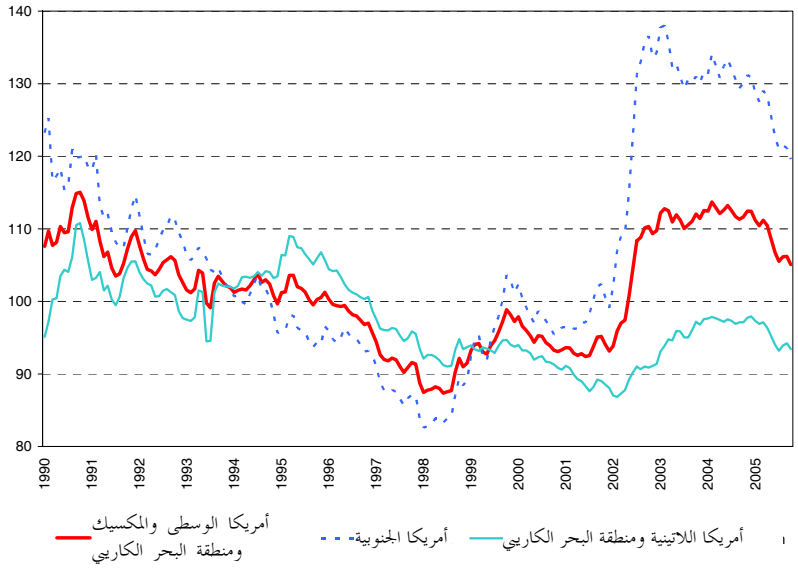


المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية، وصندوق النقد الدولي

١٣ - وفي ما يتعلق بإجمالي أسعار الصرف السارية، والذي يشمل التجارة مع البلدان الأخرى في المنطقة، شهدت ١٠ بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٥ ارتفاعا في القيمة الحقيقية السارية لعملاتها استمر من سنة لأخرى. ومن بين هذه البلدان العشرة، سجلت ثلاثة بلدان من أمريكا الجنوبية (أوروغواي، والبرازيل، وكولومبيا) ارتفاعا في قيمة عملاتها بمعدل عشري، في حين كانت جامايكا وغواتيمالا البلدين الوحيدين من بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي اللتين شهدتا انخفاضا في أسعار الصرف الحقيقية السارية لعملاتهما (٧,٤ في المائة، و ٧,١ في المائة، على التوالي).

١٤ - وفي محاولة من جانب السلطات في العديد من بلدان المنطقة لتحقيق التوازن مع الاتجاه الذي اتخذته عملاتها من حيث ارتفاع قيمتها الحقيقية السارية، تدخلت هذه السلطات مرارا في أسواق العملات، واشترت كميات ضخمة من العملات الأجنبية خلال العام.

١٥ - وخلافا لما كانت عليه الحالة في فترة التسعينات، فإن تحركات رؤوس الأموال لم تكن هي العامل المؤثر في حالات ارتفاع أسعار العملات في أمريكا الجنوبية في عام ٢٠٠٥. وقد سُجِّلت تدفقات داخلية لرؤوس الأموال في عدد من البلدان، بيد أنه وفقا للبيانات الأولية، سجَّلت المنطقة الفرعية تدفقات صافية إلى الخارج خلال العام نفسه. ولعل العامل الأهم في عام ٢٠٠٥ هو أن ارتفاع قيمة العملات في المنطقة تأثر بارتفاع معدلات التبادل التجاري في العديد من بلدان أمريكا الجنوبية والمكسيك وبلدان منطقة البحر الكاريبي، فضلا عن الارتفاع الكبير في الإيرادات الآتية من تحويلات المهاجرين في العديد من بلدان أمريكا الوسطى.

١٦ - ولا يزال كبح التضخم يشكل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في بلدان المنطقة. وبالنظر إلى ارتفاع أسعار النفط والتحسن الذي طرأ على التوقعات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، تركز المصارف المركزية في أمريكا اللاتينية بصورة متزايدة على مشكلة التضخم. وفي واقع الأمر، فقد زادت الأسعار بمعدلات معتدلة إلى حد كبير في ضوء الارتفاع العام لقيمة العملات المحلية على نحو ما تجري مناقشته أدناه بمزيد من التفصيل.

١٧ - وحتى منتصف عام ٢٠٠٤، فإن البلدان التي كانت تتحرك صوب تحقيق أهدافها المتعلقة بمواجهة مشكلة التضخم تمكنت من استخدام سياساتها النقدية كي تساعد على تدعيم اقتصاداتها عن طريق إجراء تخفيضات متعاقبة في أسعار الفائدة. وفي مرحلة لاحقة، وبعد أن حققت معظم البلدان تلك الأهداف، أقدمت مصارف مركزية كثيرة، متوخية الحيطة والحذر، على رفع أسعار الفائدة في إطار سياساتها النقدية كي تتجنب الانحراف عن الأسعار الدولية.

١٨ - ومنذ ذلك الحين، ارتفعت الأسعار المرجعية في المنطقة، لكنها لا تزال منخفضة نسبيا من الناحية التاريخية. وفي ضوء ما طرأ على أسعار الفائدة الحقيقية من زيادة متواضعة في بعض البلدان، وما حدث في تلك البلدان من زيادات في الأسعار، فإن أسعار الفائدة الحقيقية ظلت تقريبا دون تغيير أو ربما حتى طرأ عليها الانخفاض خلال فترة الثلاثين شهرا الماضية. وتشكل البرازيل والمكسيك، وهما البلدان الأكبر في المنطقة، استثناءين هامين من ذلك.

١٩ - ويعد الإقراض المصرفي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أهم نسبيا منه في بلدان العالم المتقدم النمو لأن أسواق رأس المال في المنطقة تعد أقل نموا. وفي هذا الصدد، فإن الانتعاش الذي شهدته الائتمانات المصرفية في عام ٢٠٠٣ انطوى على توقعات باحتمالات أفضل للنمو، وهي التوقعات التي لا تزال مستمرة حتى الآن. واستمر تزايد

الائتمانات الإجمالية والخاصة بمعدلات فاقت ١٠ في المائة خلال عام ٢٠٠٥، مما شكل استمرارا للاتجاه الذي ساد خلال العام الماضي وأدى إلى استعادة المستويات التي كانت قائمة قبل عام ٢٠٠١.

## ثالثا – الأداء المحلي

٢٠ – في ظل خلفية من النمو الاقتصادي الواسع النطاق، كان الأداء المحلي جيدا بوجه خاص بالنسبة لاقتصادات أمريكا الجنوبية، وإلى حد أقل بالنسبة لمنطقة البحر الكاريبي، حيث ارتفعت مستويات النشاط بمعدل أسرع منه في أمريكا الوسطى والمكسيك.

الجدول ٢

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الناتج المحلي الإجمالي**

(معدلات النمو السنوية كنسب مئوية)

| | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥[أ] | ٢٠٠٦[ب] |
|---|---|---|---|
| **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** | **٥,٩** | **٤,٤** | **٤,٤** |
| **أمريكا الجنوبية** | **٦,٩** | **٥,٠** | **٤,٨** |
| البرازيل | ٤,٩ | ٢,٣ | ٣,٣ |
| المخروط الجنوبي | ٨,٤ | ٨,٣ | ٦,٥ |
| مجموعة بلدان الأنديز | ٩,٥ | ٦,٧ | ٥,٥ |
| **المكسيك وأمريكا الوسطى** | **٤,٢** | **٣,١** | **٣,٦** |
| أمريكا الوسطى | ٤,٠ | ٤,٠ | ٤,٢ |
| المكسيك | ٤,٢ | ٣,٠ | ٣,٥ |
| منطقة البحر الكاريبي | ٣,٩ | ٤,٣ | ٦,١ |

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) تقديرات.

(ب) توقعات.

٢١ – وأظهرت معظم البلدان أداء إقليميا مُرضيا، حيث سجلت جميعها، باستثناء غيانا، معدلات نمو إيجابية. وفي هذا السياق، سجلت أعلى معدلات للنمو في جمهورية فنزويلا البوليفارية (٩,٣ في المائة)، والأرجنتين (٩,١ في المائة)، في حين تحققت أدنى المعدلات في هايتي (١,٨ في المائة)، والبرازيل (٢,٣ في المائة)، وباراغواي (٢,٧ في المائة)، والسلفادور (٢,٨ في المائة). وتراوحت معدلات النمو بالنسبة لشيلي والجمهورية الدومينيكية وبنما وبيرو وأوروغواي بين ٥,٥ في المائة و ٧ في المائة؛ أما بالنسبة لبوليفيا وكولومبيا وهندوراس

ونيكاراغوا فقد تراوحت حول قرابة ٤ في المائة، وبالنسبة لإكوادور وغواتيمالا والمكسيك حول ٣ في المائة. وحققت بلدان منطقة البحر الكاريبي ازديادا في النمو بنسبة ٤,١ في المائة، على الرغم مما أحدثته الأعاصير القاسية من آثار؛ وكانت البلدان التي حققت أعلى نسبة للنمو في هذه المنطقة الفرعية سانت لوسيا (٨ في المائة)، وترينيداد وتوباغو (٧ في المائة).

٢٢ - وبفضل الظروف الخارجية المواتية، واصلت الصادرات تدعيم الازدهار الاقتصادي بالمنطقة. ومع أن النمو في الطلب الخارجي طرأ عليه انخفاض طفيف، فقد ارتفع حجم الصادرات بنسبة ٨ في المائة، بالمقارنة بنسبة ١٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، استأثرت المبيعات الخارجية بنسبة ٢٤,٩ في المائة من الناتج المحلي للمنطقة، بما يشكل زيادة كبيرة بالمقارنة مع عام ١٩٩٠ حيث كانت النسبة ١٢,٥ في المائة.

٢٣ - وكان لنمو الاقتصاد العالمي أثره الإيجابي مرة أخرى على معدلات التبادل التجاري في المنطقة والتي تحسنت بنسبة ٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥، وهي نسبة أدنى بقدر طفيف عن نسبة ٥,٣ في المائة التي تحققت عام ٢٠٠٤. وهذا الاتجاه الإيجابي بوجه عام عُزي إلى الزيادة التي بلغت ١٠,٦ في المائة في أسعار الصادرات، في حين ارتفعت أسعار الواردات بنسبة ٥,٥ في المائة. وفي ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، حققت معدلات التبادل التجاري زيادة تراكمية بلغت ١٣,٢ في المائة. وتركزت الزيادة في البلدان المصدرة للنفط والمعادن والفلزات، في حين تعرضت البلدان المستوردة الصافية لمنتجات الطاقة إلى انخفاض أكبر في هذه المعدلات خلال عام ٢٠٠٤. وكان هناك أيضا تباين حاد بين المناطق الفرعية، إذ حصدت بلدان أمريكا الجنوبية مزايا انتعاش معدلات التبادل التجاري التي تحققت خلال الأعوام القليلة الماضية.

٢٤ - وبفضل انتعاش معدلات التبادل التجاري زاد الدخل القومي الإجمالي المتاح للاستعمال وحقق زيادة بنسبة ٥,٦ في المائة محسوبا بأسعار العام الماضي. وفي المنطقة ككل، كان أثر معدلات التبادل التجاري أقوى مما كان عليه في عام ٢٠٠٤، حيث بلغ نسبة ١,٣٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وسجلت الزيادة الأكبر في الدخل القومي فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي في معظم بلدان أمريكا الجنوبية (باستثناء باراغواي وأوروغواي)، والمكسيك. وفي الفترة نفسها، زاد الدخل القومي المتاح للاستعمال في بلدان أمريكا الوسطى بمعدل أبطأ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد عزي ذلك إلى الأثر السلبي لمعدلات التبادل التجاري.

الشكل ٣

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدلات النمو التقديرية بالنسبة للبضائع**

(نسبة مئوية)

**الصادرات، ٢٠٠٥**

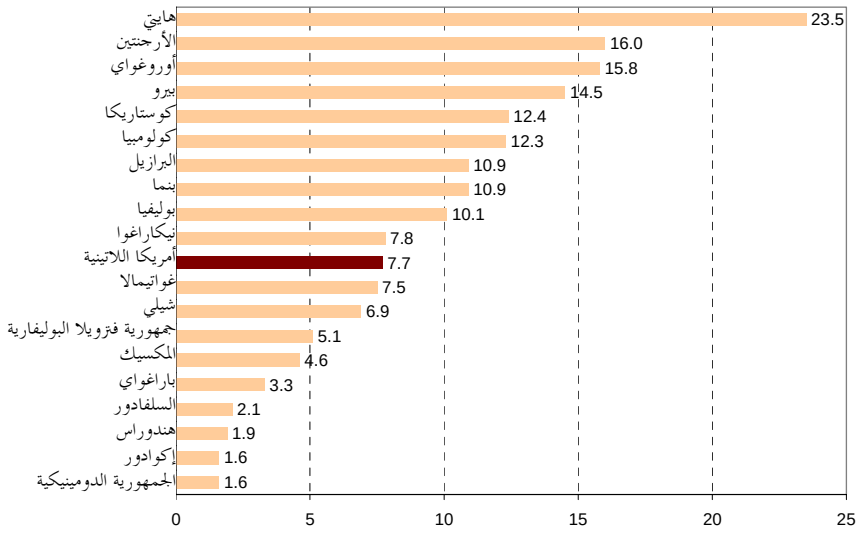


المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٢٥ - وفي عام ٢٠٠٥، ساعد انتعاش الدخل القومي القابل للاستعمال في معظم البلدان على تعزيز انتعاش الطلب المحلي الذي بدأ في عام ٢٠٠٤. ونتيجة لهذا العامل وللتغيرات التي طرأت على أسعار الصرف، سجلت معظم البلدان معدلات نمو مرتفعة بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية والإنتاجية. وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة المحلية في معظم الحالات بدأت تحذو حذو الاتجاه الصعودي لأسعار الفائدة الدولية، فإنها لا تزال منخفضة، مما سهل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والاستهلاك على السواء، في حين ساعدت حالات الارتفاع في أسعار العملات التي سجلت في بعض البلدان في عام ٢٠٠٥ على خفض تكاليف الواردات، ومن ثمَّ أسهمت في رفع مستوى الطلب على المنتجات المحلية. وزاد حجم الواردات بنسبة ١٢ في المائة مما جعل إسهام الصادرات الصافية في تحقيق النمو في المنطقة إسهاما سلبيا للعام الثاني على التوالي. وزاد الاستهلاك بنسبة ٣,٣ في المائة مدفوعا بتزايد أسرع وتيرة للاستهلاك الخاص.

٢٦ - وفي ما يتعلق بإمكانات النمو المتعلقة بالمنطقة في المستقبل، فإنه مما يستلفت الاهتمام ملاحظة تصاعد الاستثمارات بصورة حادة في معظم البلدان (بمتوسط ١٠ في المائة على

مستوى المنطقة). ومع ذلك، وبالنظر إلى أن الاستثمارات بدأت من مستويات دنيا، فإنها في عام ٢٠٠٥، لن تتعدى ما يعادل نسبة ٢٢ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن هذا الرقم يمثل زيادة لها قيمتها، فإنه ليس مرتفعا بما فيه الكفاية لكي يعزز معدل النمو على نحو سريع وكاف يكون له تأثيره الكبير على البطالة أو الفقر. ويكشف فحص لحالة الاستثمار عن صورة واضحة لتباين الاتجاهات الاقتصادية في المنطقتين الفرعيتين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ففي حين ارتفع المعدل المتوسط لإجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة إلى ما يربو على ١٢ في المائة في أمريكا الجنوبية في عام ٢٠٠٥ (٢٠ في المائة إذا استثنيت البرازيل من هذه الحسابات)، وارتفع في أمريكا الوسطى والمكسيك بما لا يتجاوز ٦,١ في المائة، أما بالنسبة لأمريكا الوسطى وحدها فلم يتعد المعدل ٢ في المائة. وعلى وجه اليقين، فإن الآثار المتباينة لتغير معدلات التبادل التجاري، فضلا عن الاتجاهات غير المتكافئة في مجال القدرة التنافسية، كان لها دورها في حدوث تباين في أداء الاستثمار في المنطقة، والذي قد يتسبب في بعض الحالات في عرقلة القدرة على النمو في المستقبل.

الشكل ٤

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تقديرات إجمالي تكوين رؤوس الأموال الثابتة، ٢٠٠٥**

(تستند نسب التباين إلى الأرقام بدولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة لعام ٢٠٠٠)

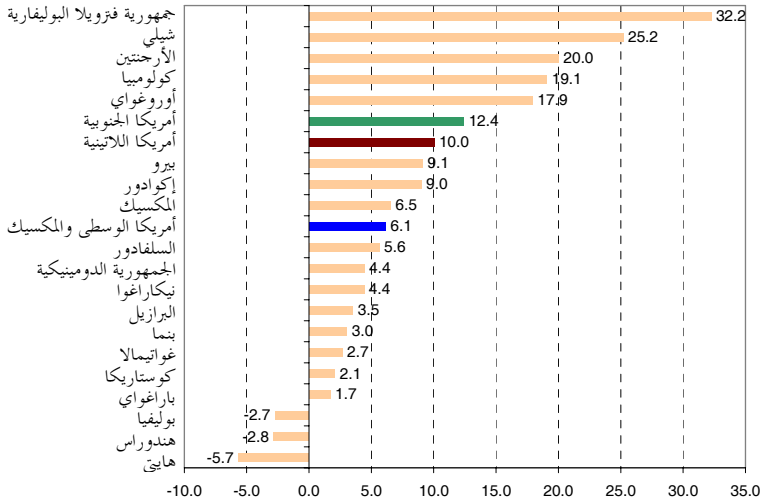


المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٢٧ - وعكست قطاعات اقتصادية مختلفة ما حققته المنطقة من تطوير عناصر الطلب الخاصة بها على نحو مرض. وجاءت الزيادة في إنتاج المعادن والهيدروكربونات استجابة للطلب الخارجي المستمر الذي واصل، بالاقتران بارتفاع الطلب المحلي، تعزيز القطاع الصناعي، ويرجع الفضل في ذلك إلى تزايد ربحية قطاعات إنتاج سلع التبادل التجاري نتيجة لحالات انخفاض العملات في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وعلى الرغم من أن أسعار الصرف، من الناحية الاسمية، كانت آخذة في الارتفاع بالنسبة لدولار الولايات المتحدة، فقد ظلت، من حيث قيمتها الحقيقية، مواتية بالنسبة لمعظم بلدان المنطقة. وتباين أداء القطاع الزراعي، في حين أسهم نمو قطاع التشييد في معظم البلدان في ارتفاع مستوى إجمالي تكوين رأس المال الثابت. ونشطت التجارة بفضل الارتفاع في استهلاك الأسر المعيشية، في حين أدى التوسع العام في النشاط المحلي إلى تحقيق دفعة كبيرة في قطاع النقل. كما كان لقوة الاقتصاد الدولي أثر إيجابي على الأنشطة المتصلة بالسياحة. وتبين البيانات المتاحة لعام ٢٠٠٥ أن عدد السائحين الذين وصلوا إلى المنطقة زاد بنسبة ١٣,٦ في المائة في أمريكا الوسطى، و١٢,٧ في المائة في أمريكا الجنوبية خلال عام ٢٠٠٥. وفي بلدان منطقة البحر الكاريبي، زاد عدد السائحين الذين وصلوا إلى المنطقة بنسبة ٥,٤ في المائة على مدى الفترة نفسها، على الرغم من أن سياحة الرحلات بالسفن البحرية تأثرت بفعل الأعاصير التي ضربت المنطقة مما أدى إلى انخفاض عدد ركاب السفن البحرية بنحو ٢ في المائة من حيث القيمة الإجمالية.

٢٨ - وفي عام ٢٠٠٥، سجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معدل تضخم قدره ٦,٢ في المائة (مقابل ٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤)، مثّل استمرارا للاتجاه التزولي في المنطقة، وعكس انخفاضا في معدل التضخم في كل من البرازيل والمكسيك (٥,٧ في المائة، و ٣,٣ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠٠٥، بالمقارنة مع ٧,٦ في المائة، و ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤). وانخفض معدل التضخم أيضا في جمهورية فنزويلا البوليفارية (من ١٩,٢ في المائة إلى ١٤,٤ في المائة) وفي الجمهورية الدومينيكية (من ٢٨,٧ في المائة إلى ٧,٤ في المائة) وفي هايتي (من ٢٠,٢ في المائة إلى ١٥,٤ في المائة) وفي بيرو (من ٣,٥ في المائة إلى ١,٥ في المائة) وفي أوروغواي (من ٧,٦ في المائة إلى ٤,٩ في المائة). وفي المقابل، سجلت الأرجنتين وإكوادور وباراغواي وشيلي معدلات عالية. وسجلت البلدان الأخرى في المنطقة معدلات تضخم مماثلة لمعدلات عام ٢٠٠٤. وعلى الرغم من أن بعض البلدان واصلت تسجيل معدلات للنمو في أسعار المستهلكين بأرقام عشرية، لم يكن هناك في المنطقة، للمرة الأولى، أي بلد تجاوز فيه معدل التضخم نسبة ٢٠ في المائة.

الشكل ٥

**أمريكا اللاتينية: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لمعدلات التضخم الأساسية**

(متوسط متحرك لفترة ثلاثة أشهر (متوسط مرجح))

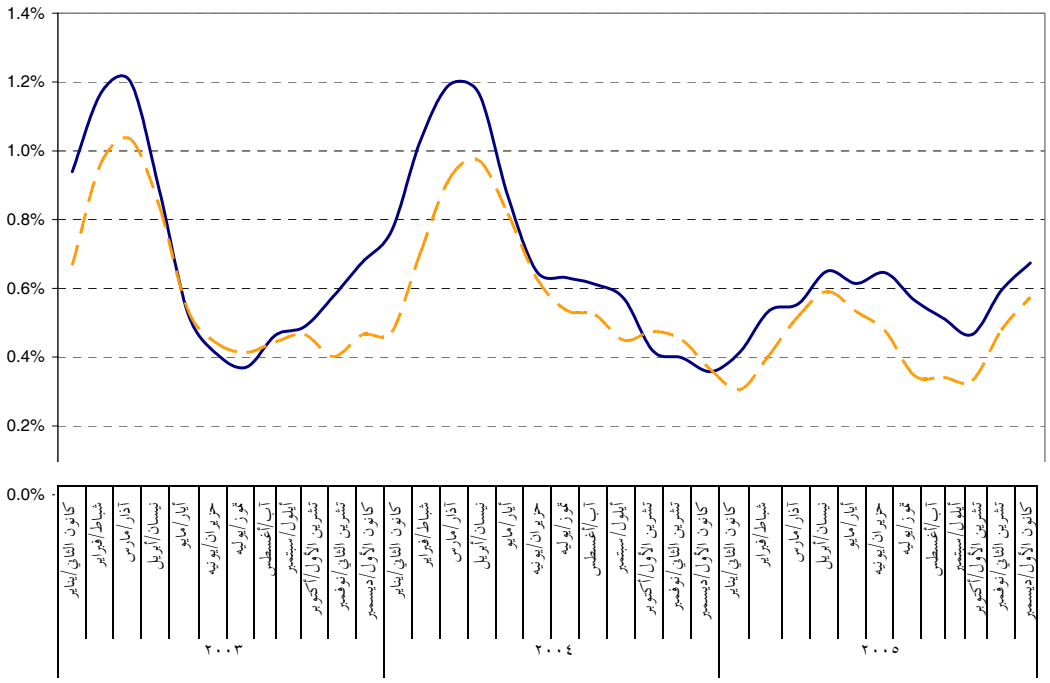


المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٢٩ - في عام ٢٠٠٥، واصلت الأسعار المحلية في المنطقة اتخاذ نفس الاتجاهات التي ظهرت للمرة الأولى خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤. ومن الناحية الإجمالية، تباطأ الارتفاع في الأسعار الدولية للأغذية والسلع الزراعية، باستثناء أسعار البن والسكر، التي زادت في عام ٢٠٠٥ بوتيرة أسرع منها في عام ٢٠٠٤. وواصلت أسعار الفلزات والمعادن تسجيل زيادات كبيرة، وإن كانت أقل منها في عام ٢٠٠٤. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥، ارتفعت أسعار النفط والوقود بمعدل أبطأ منه في عام ٢٠٠٤، بيد أن هذا الاتجاه انعكس في النصف الثاني من العام نفسه. ولم يطرأ تغير كبير على الأسعار الدولية للصناعات التحويلية في عام ٢٠٠٥. وأدى ارتفاع أسعار العملات الوطنية في مختلف البلدان إلى التخفيف إلى

حد ما من أثر ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة. وفي عام ٢٠٠٥، كشفت الأجور والمرتبات الحقيقية عن نتائج متباينة و لم تطرأ عليها سوى تغييرات طفيفة لا تصل إلى حد التسبب في ضغوط تضخمية.

٣٠ - واستمر في عام ٢٠٠٥ المعدل السريع نسبيا لتوفير الوظائف الذي بدأ في المنطقة في عام ٢٠٠٣. وتشير التقديرات إلى ارتفاع معدل العمالة بنسبة ٠,٥ في المائة، وبما يعادل زيادة قدرها ٣,٣ في المائة في العمالة في المناطق الحضرية. وبلغت الزيادة التراكمية على مدى فترة الثلاث سنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ما نسبته ١,٥ في المائة وشكلت عاملا رئيسيا في رفع ١٣ مليون شخص إلى ما فوق خط الفقر خلال العامين الماضيين.

٣١ - ومع أن مستوى الزيادة في معدل العمالة كان مماثلا لنظيره الذي سجل في عام ٢٠٠٤، فإن معدلات البطالة أظهرت تحسنا أوضح حيث انخفضت بأكثر من واحد في المائة إلى ٩,١ في المائة، بينما انخفضت في العام السابق من ١٠,٩ في المائة إلى ١٠,٣ في المائة. ويعني انخفاض معدلات البطالة في عام ٢٠٠٥ حدوث انخفاض بنسبة ١٠ في المائة (قرابة مليوني شخص) في عدد العاطلين في المناطق الحضرية. وكما هي الحال بالنسبة للزيادة في معدل العمالة، فإن انخفاض معدلات البطالة شكل ظاهرة واسعة النطاق إلى حد كبير، لوحظت في ١٤ من بين ١٩ بلدا توفرت معلومات بشأنها.

الشكل ٦

**معدلات العمالة والبطالة ربع السنوية في تسعة من بلدان أمريكا اللاتينية**

(نسبة مئوية)

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

٣٢ - ولم يكن ارتفاع مستوى العمالة السبب الوحيد وراء انخفاض معدلات البطالة؛ فقد عزي هذا الانخفاض أيضا إلى حدوث تباطؤ ملحوظ في عرض اليد العاملة. وواقع الأمر أن عدد السكان الناشطين اقتصاديا في المناطق الحضرية زاد فقط بنسبة ١,٧ في المائة (بالمقارنة مع نسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤) نتيجة لحدوث انخفاض بنسبة ٠,٣ في المائة في مشاركة اليد العاملة في مجموع السكان البالغين سن العمل. وفي عدد من البلدان، عزي ذلك، في ما يبدو، إلى انضمام عدد أقل من الشباب إلى سوق اليد العاملة، ربما لأن البعض فضل البقاء لفترة أطول في إطار النظام التعليمي.

٣٣ - ومعظم الوظائف التي أنشئت في عام ٢٠٠٥ كانت في قطاع الأجور. وزادت العمالة بالأجور الرسمية بمعدلات مرتفعة في عدد من البلدان. بيد أن هناك دلائل على وجود حالات متزايدة من عدم الاستقرار في سوق العمالة النظامية، مصحوبة بحدوث زيادة كبيرة في التوظيف بعقود مؤقتة.

٣٤ - وفي ضوء الارتفاع المستمر في معدلات البطالة وإعادة تشكيل سوق اليد العاملة على الصعيد العالمي، مما أدى إلى تدفق هائل من العمال منخفضي الأجور (وبخاصة في آسيا)، حدث ركود في الأجور من حيث قيمتها الحقيقية في معظم البلدان. وزاد متوسط القيمة الحقيقية للأجور في المنطقة في القطاع النظامي بنسبة ٠,٢ في المائة كمتوسط مرجح، وبنسبة ٠,١ في المائة كمعامل وسيط.

## رابعا - الأداء الخارجي

٣٥ - كما جرت الإشارة إليه أعلاه، شكلت الظروف الخارجية عاملا معزِّزا للتجارة الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ إجمالي الصادرات والواردات ما يربو على تريليون دولار (٤٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة)، في حين زاد حجم التجارة بنسبة ١٨,٣ في المائة خلال السنة نفسها. وزادت الصادرات بنسبة ١٩,١ في المائة والواردات بنسبة ١٨ في المائة بما يمثل انخفاضا طفيفا عن النسبتين غير المسبوقتين في نمو الصادرات والواردات في عام ٢٠٠٤ وهما ٢١,٦ في المائة و ٢٠,٢ في المائة، على التوالي. وبلغ الميزان التجاري للسلع، والذي ظل إيجابيا للسنة الرابعة على التوالي، ٧٧,٨ بليون دولار، بما يعادل ٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة (١٩,٤ بليون دولار أعلى منه في عام ٢٠٠٤).

الشكل ٧

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التجارة الخارجية، ١٩٩٥-٢٠٠٥**

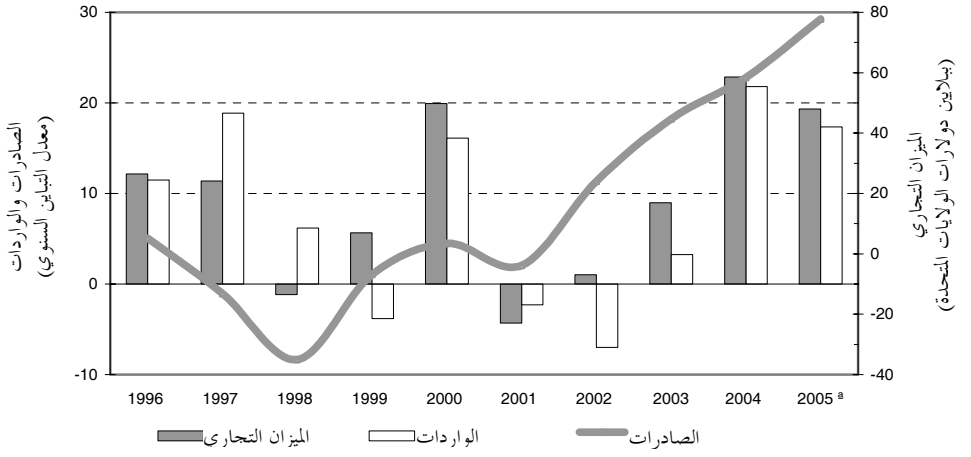


المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) أرقام أولية.

٣٦ - وارتبط أداء الصادرات في المنطقة بالتخصصات دون الإقليمية. وفي بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، زادت المبيعات الخارجية بنسبة ٢١,١ في المائة، وبنسبة ٣١,٣ في المائة في مجموعة بلدان الأنديز وشيلي. وفي معظم البلدان، عزي أداء البلدان إلى حد كبير إلى قوة الأسواق بالنسبة لبعض السلع، مع اقتران ذلك بالأداء المُرضي للصادرات المصنعة من الأرجنتين والبرازيل.

٣٧ - وزادت بمعدلات مماثلة لمعدلات عام ٢٠٠٤ المبيعات الخارجية للمكسيك وبلدان أمريكا الوسطى، والتي توفر نسبة عالية من المصنوعات التي تقوم على كثافة اليد العاملة. وسجلت بعض البلدان زيادات ارتبطت بارتفاع أسعار بعض سلع التصدير التقليدية. وزادت صادرات المكسيك بنسبة ١١,٨ في المائة (وبنحو ٩ في المائة باستثناء النفط)، بالمقارنة مع زيادة نسبتها ١٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٤.

٣٨ - ومن أصل نسبة النمو البالغة ١٩,١ في المائة في صادرات المنطقة، تعزى نسبة ١٠,٦ في المائة إلى آثار تتعلق بالأسعار، في حين تعزى النسبة المتبقية إلى التباينات في حجم الصادرات. ولوحظت الزيادات في الأسعار بصورة أكبر بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط (مثل جمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا)، والمنتجة لمعادن معينة (مثل بيرو وشيلي). وفي بعض البلدان التي استفادت من انتعاش البذور الزيتية في عام ٢٠٠٤ (مثل الأرجنتين وأوروغواي)، كان لحجم الصادرات أثره الكبير على زيادة الصادرات. وبلغ النمو في حجم

الصادرات أرقاما مزدوجة في تسعة بلدان (بما في ذلك الأرجنتين، والبرازيل،وبيرو، وكولومبيا). وزاد حجم صادرات المكسيك بأقل من المعدل المتوسط (٤,٦ في المائة)؛ وأدى الحجم النسبي الكبير للبلد إلى خفض المعدل بالنسبة للمنطقة ككل. وسجلت أيضا البلدان المصدرة الرئيسية الأخرى، مثل جمهورية فنزويلا البوليفارية وشيلي، زيادة في حجم صادراتها كان أقل من المعدل الكلي للمنطقة.

٣٩ - وزادت الواردات أيضا زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٥، رغم أن الزيادة كانت أقل إلى حد ما عن السنة السابقة، ويعزى ذلك جزئيا إلى أن الزيادة شكلت انتعاشا من مستويات منخفضة على نحو غير عادي بالنسبة لبعض البلدان. وبلغ معدل نمو الواردات أرقاما مزدوجة للعام الثاني على التوالي: ٢٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤، و ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٤٠ - وللعام الثالث على التوالي، سجلت المنطقة فائضا في موازين مدفوعات الحساب الجاري، بلغ ٣٠,٦ بليون دولار (أي ما يعادل ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) ونحو ١٢,٢ بليون دولار زيادة عن عام ٢٠٠٤. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، شكل متوسط فائض الحساب الجاري نسبة ٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم غير مسبوق في التاريخ الاقتصادي للمنطقة.

الشكل ٨

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: العناصر التقديرية لموازين المدفوعات، ٢٠٠٥**

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

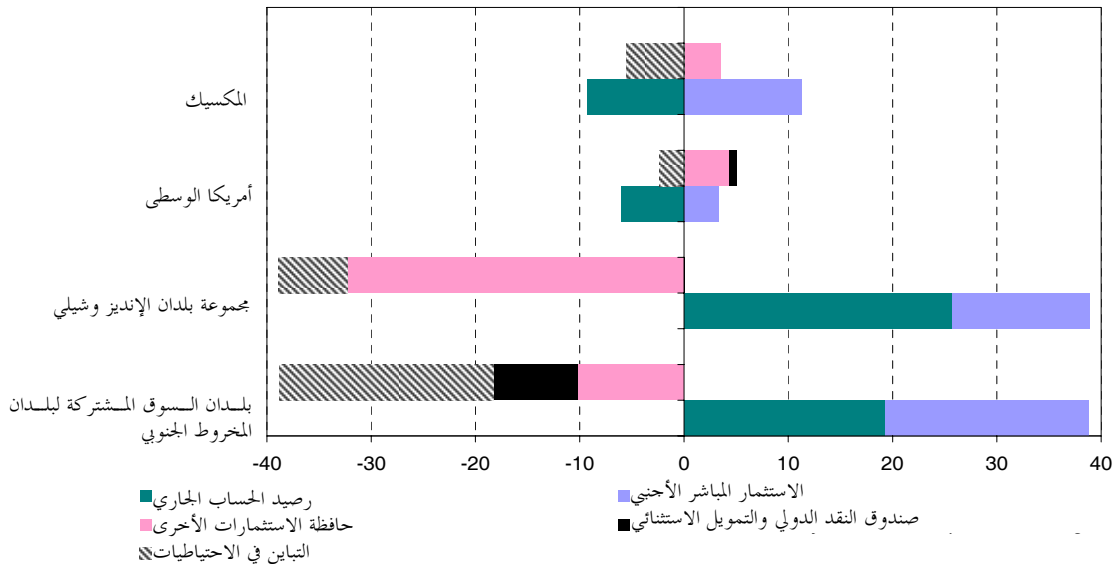


المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى بيانات من صندوق النقد الدولي.

٤١ - وقد نشأ الفائض في المنطقة نتيجة للرصيد الموجب لتجارة السلع الذي بلغ ٧٧,٨ بليون دولار، وكان أعلى من قيمته في عام ٢٠٠٤ بنحو ٣٠ في المائة. وأدى اقترانه بالرصيد الموجب للتحويلات الجارية، الذي تحقق أساسا بفضل تحويلات المهاجرين (٤٧,٦ بليون دولار)، إلى توليد رصيد مشترك قدره ١٢٥,٤ بليون دولار. وزادت التحويلات زيادة كبيرة مرة أخرى في عام ٢٠٠٥ (بنسبة ١٤,٨ في المائة، في حين عكست ميزانية الخدمات عجزا قدره ٢٠ بليون دولار، كما ظل العجز في ميزان الدخل عند مبلغ ٧٤,٨ بليون دولار. واتسع نطاق العجز المتعلق بميزانية الخدمات، وزادت تحويلات الأرباح من الاستثمارات بنسبة ١١,٩ في المائة (وهي نسبة أقل من الزيادة البالغة ١٥,٨ في المائة تقريبا التي سجلت في عام ٢٠٠٤).

٤٢ - واقترنت النتائج الطيبة للحسابات الجارية في عام ٢٠٠٥ بتدفقات إيجابية للاستثمار المباشر الأجنبي في بلدان أمريكا اللاتينية ككل. وتلقت المنطقة تدفقات من الاستثمار المباشر الأجنبي قدرت بمبلغ ٤٧ بليون دولار (٢ في المائة من الناتج المحلى الإجمالي) في عام ٢٠٠٥، بما يشكل زيادة قدرها ٤,٣ في المائة عن عام ٢٠٠٤. وكانت أكبر البلدان المستفيدة (بترتيب تنازلي) البرازيل، والمكسيك، والأرجنتين، وشيلي. وتشير التقديرات إلى أن قرابة نسبة ٣٥ في المائة من التدفقات الداخلية تتعلق باستثمارات في مجالات جديدة. وبصرف النظر عن تراجع حالة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من حيث التزاماتها الخارجية الصافية، فقد أصدرت سندات دولية بلغت قيمتها قرابة ٤٦ بليون دولار بحلول نهاية أيلول/سبتمبر، وهو مبلغ يعادل نسبة ٢٩ في المائة من جميع إصدارات الاقتصادات الناشئة، ولا يفوقه سوى إصدارات الاقتصادات الأوروبية الناشئة التي تعادل ٣٤ في المائة من إجمالي إصدارات الاقتصادات الناشئة.

٤٣ - وسعيا إلى الحد من أوجه الضعف الخارجية، قامت أيضا بلدان كثيرة باتخاذ خطوات لإعادة هيكلة التزاماتها الخارجية والتقليل منها. وتحقيقا لهذه الغاية، تمت مبادلة الديون الخارجية بديون داخلية (كما هو الحال بالنسبة للأرجنتين، والبرازيل، وبنما، وبيرو، والمكسيك). ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينخفض الدين الخارجي للمنطقة بنسبة للدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تربو قليلا عن ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، وهي أقل كثيرا من نسبة ٣٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤. واستهدفت جهود إعادة التشكيل أيضا زيادة نسبة الالتزامات الإجمالية الناجمة عن الدين الخارجي الطويل الأجل والدين الخارجي المحسوب بالعملة المحلية. وأصدرت حكومتا البرازيل وكولومبيا بالفعل سندات بالعملتين المحليتين في الأسواق الدولية.

٤٤ - ويستخدم ميزان الحساب الجاري وصافي الاستثمار المباشر الأجنبي لحساب ميزان المدفوعات الأساسي. وحقق ميزان مدفوعات المنطقة فائضا يناهز ٧٨ بليون دولار (٣,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، استخدم منه مبلغ ٣٠,٦ بليون دولار (١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لتكوين احتياطي، وخصص نحو ٤٧ بليون دولار لسداد جزء من الدين الداخلي، بما في ذلك المدفوعات الصافية المتعلقة بالتمويل الاستثنائي والقروض المقدمة من صندوق النقد الدولي. ونتيجة لذلك، تمكنت المنطقة من أن تحقق فائضا في الحساب الجاري وأن تقلل من التزاماتها الخارجية الصافية للعام الثالث على التوالي. ورغم أن ذلك كان بمثابة تدفقات خارجية لرؤوس الأموال من الناحية الحسابية، فإن التدفقات الخارجية لم تكن ناجمة عن ضعف ثقة المستثمرين في اقتصادات المنطقة، حسبما اتضح من اتجاهات أقساط التأمين ضد المخاطر في المنطقة، والتي كانت في أدنى مستوى لها عن أي وقت مضى.

## خامسا - الحالة والتوقعات لعام ٢٠٠٦

٤٥ - في عام ٢٠٠٦، من المتوقع أن تواصل المنطقة تحقيق النمو بمعدلات مماثلة لتلك التي حققتها في عام ٢٠٠٥، ويتوقع لها أن تبلغ ٤,٤ في المائة، وتتجسد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنحو ٣ في المائة. ومن المتوقع لجميع بلدان المنطقة، بدون استثناء، أن تسجل معدلات نمو إيجابية، وإن كانت كل من المنطقة الفرعية لأمريكا الجنوبية والمنطقة الفرعية للبحر الكاريبي ستتفوق على كل من المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى. ويحتمل أن يظل معدل التضخم مستقرا عند قرابة ٦ في المائة بما يماثل مستواه في عام ٢٠٠٥، مع بعض الاختلافات بين البلدان.

الجدول ٣

**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٥-٢٠٠٦**[أ]

| البلد | ٢٠٠٥[ب] | ٢٠٠٦[ج] |
|---|---|---|
| الأرجنتين | ٩,٢ | ٧,٠ |
| إكوادور | ٣,٠ | ٢,٥ |
| أوروغواي | ٦,٤ | ٤,٠ |
| باراغواي | ٢,٧ | ٣,٠ |
| البرازيل | ٢,٣ | ٣,٣ |
| بنما | ٦,٤ | ٦,٠ |

| البلد | ٢٠٠٥[ب] | ٢٠٠٦[ج] |
|---|---|---|
| بوليفيا | ٤,٠ | ٣,٣ |
| بيرو | ٦,٦ | ٥,٦ |
| الجمهورية الدومينيكية | ٩,٣ | ٦,٠ |
| السلفادور | ٢,٨ | ٣,٥ |
| شيلي | ٦,٣ | ٥,٧ |
| غواتيمالا | ٣,٢ | ٤,٠ |
| فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) | ٩,٣ | ٧,٠ |
| كوستاريكا | ٤,٢ | ٣,٧ |
| كولومبيا | ٤,٣ | ٤,٢ |
| المكسيك | ٣,٠ | ٣,٥ |
| نيكاراغوا | ٤,٠ | ٤,٠ |
| هايتي | ١,٨ | ٢,٣ |
| هندوراس | ٤,٢ | ٤,٠ |
| منطقة البحر الكاريبي | ٤,٣ | ٦,١ |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٤,٤ | ٤,٤ |

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى أرقام رسمية.

(أ) تقدر حكومة كوبا معدلا للنمو بنسبة ١١,٨ في المائة. وبالنظر إلى أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليس لديها أرقامها الخاصة بها في هذا الشأن، لم تدرج كوبا في الحساب المتعلق بمتوسط معدل النمو للمنطقة. ولهذا السبب، تقوم اللجنة حاليا بتقييم التقدير الذي قدمته كوبا وفقا للمنهجية المعمول بها في الأمم المتحدة.

(ب) تقديرات.

(ج) توقعات.

٤٦ - وسوف تشهد بعض بلدان المنطقة بداية عودة معدلات النمو الخاصة باقتصاداتها إلى مستويات عادية بدرجة أكبر، بعد التصاعد الذي شهدته في إثر انتهاء الأزمات التي حلت بها مع بداية العقد (وهو ما يفسر أيضا توقع معدل نمو أبطأ لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٦). أما أكبر بلدين في المنطقة، وهما البرازيل والمكسيك، فسوف يحققان توسعا اقتصاديا بمعدلات أعلى من معدلات عام ٢٠٠٥.

٤٧ - وعلى الرغم من أن المخاطر الجدية التي تواجه الاقتصاد العالمي لم تتبدد كلية، وبالنظر إلى استمرار حالات الاختلال التي تعتري اقتصاد الولايات المتحدة، ليس من المتوقع

حدوث تغييرات مفاجئة في عام ٢٠٠٦؛ ومن ثمَّ، فإنه من المتوقع للاقتصاد العالمي أن ينمو بنفس معدلات عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل نتيجة للزيادة التي قررها مصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة، لم يطرأ تغير كبير على أسعار الفائدة الطويلة الأجل بالنظر إلى ندرة خطط الاستثمار، وبالتالي، ضعف الطلب النسبي على الموارد المالية الطويلة الأجل. ويشير استواء منحنى العائد الخاص بالأسواق المالية الدولية إلى أن السعي إلى تحقيق الربح في أسواق رأس المال سيساعد على إطالة أمد الظروف المواتية التي تتمتع بها حاليا الاقتصادات الناشئة.

٤٨ - وبفضل الظروف المشار إليها أعلاه وما حققته من منافع لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مدى السنوات القليلة الماضية، ربما تتمكن المنطقة من تحسين حالة ديونها ومن ثم مواصلة الحد من تأثرها بالعوامل الخارجية. وفي بلدان كثيرة، ولعله من الأفضل أن تقترن هذه الاستراتيجية بمواصلة الجهود من أجل تحقيق فوائض مالية أساسية، يمكن الاعتماد عليها في تخفيض حجم الديون. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء سلامة الأساس المالي الحالي، يبدو أن الفرصة سانحة أمام حكومات المنطقة لكي تصلح من هياكلها الضريبية بغرض ضمان الحصول على التدفقات الكافية من الدخول وعدم ارتهان هذه العائدات باتجاهات أسعار السلع غير المتجددة.

٤٩ - ولو تحققت التوقعات الحالية بشأن العائدات المالية، فإن الظروف المواتية التي سيستمر تمتع الأسواق الناشئة بها ستواصل الضغط على العرض في أسواق الصرف الأجنبي. وفي هذه الظروف، سيتعين على المصارف المركزية في المنطقة أن تعمل على تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تجنب أي خسارة في قدراتها التنافسية، والتمسك بموقفها القوي في الحفاظ على استقرار اقتصادها الكلي المحلي.

٥٠ - ومن المتوقع لبلدان المنطقة أن تتصدى، مثلما فعلت في الماضي، للتحدي المتمثل في ألاَّ يكون للانتخابات، التي ستجرى في الكثير منها في أواخر عام ٢٠٠٥ وأوائل عام ٢٠٠٦، تأثير سلبي على حالة اقتصاداتها الكلية. بيد أنه من أجل تحقيق معدل للنمو مرتفع بما فيه الكفاية للحد من الفقر بصورة أسرع، هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات في عدد من المجالات، بما في ذلك الهيكل الضريبي، والإنفاق الاجتماعي، وتنظيم بعض القطاعات وتعزيز قدرتها على المنافسة. ولذلك ينبغي للبلدان أن تستفيد من الفترة الحالية التي تتسم بنشاط سياسي كثيف في بناء توافق عام للآراء في المجالين الاجتماعي والسياسي كأساس لتعزيز أساليب الحكم وتدعيم احتمالات النمو في المنطقة في المستقبل من خلال تحسين قدراتها على اجتذاب المزيد من الاستثمارات.

٥١ - وعلى المدى المتوسط، يستدعي الحفاظ على مستوى عال من القدرة التنافسية تحقيق زيادات أسرع في الاستثمارات، والاستعانة باستراتيجية للسياسات العامة يكون الهدف منها تعزيز نوعية ومضمون القيمة المضافة التي تحققها هذه البلدان لصادراتها. وهذان العنصران ضروريان للاستمرار في الحفاظ على معدل للنمو مرتفع بما فيه الكفاية لخفض مستويات البطالة التي لا تزال مرتفعة في المنطقة، ومن ثمَّ، المساعدة على التخفيف من أثر الاختلالات الاجتماعية التي تنوء بها المنطقة.